أثر الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية-قراءة في واقع التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد والدروس المستفادة-

أ/ مريم مالكي
جامعة باجي مختار– عنابة– الجزائر
meriempolitique@hotmail.fr

أ/ عمر كعيبوش
جامعة ابن خلدون – تيارت– الجزائر
kaiboucheomar@gmail.com

الملخص:

في سياق تطور المنظومة الفكرية وتغير الأوضاع الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تنامى الاهتمام بمسألة مكافحة الفساد وتحديد أثاره السلبية على تحقيق التنمية المستدامة، وأصبح هذا الموضوع يلقى اهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشكلت هذه المسألة أحد أبرز القضايا التي تم طرحها للنقاش والتحليل على مستوى الأبحاث والدراسات الفكرية والعلمية في الأوساط الأكاديمية، إذ يؤدي الفساد بكل أنواعه إلى الإضرار بالاقتصاد الوطني ومقوماته، كما يتسبب في تباطؤ مستويات التنمية المستدامة وتراجعها في البلدان النامية بصفة عامة ودول المنطقة العربية بصفة خاصة نتيجة عدم الاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وضعف الاستثمارات نتيجة عدم التطبيق الفعلي للقوانين، مما يؤدي إلى انتشار الجريمة بكل أشكالها وزيادة معدلاتها وظهور أعمال العنف مما يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في دول المنطقة العربية، لذا لابد من تضافر الجهور بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطنين في مواجهة ومكافحة ظاهرة الفساد للتقليل من آثارها السلبية.

Summary:

In the context of the development of the intellectual system and the changing international situation in the post-cold war era, the interest in the fight against corruption and its negative impact on achieving sustainable development has grown. This topic has received considerable attention by scholars and scholars in various political, economic and social fields. Issues that have been discussed and analyzed at the level of research and intellectual and scientific studies in academic circles. Corruption in all its forms harms the national economy and its components. It also causes the slow and low levels of sustainable development in the developing countries in general and in the Arab countries in particular due to the rational exploitation of available resources and the lack of investments due to the lack of effective enforcement of the laws. And increase the rates and the emergence of violence, which threatens the political and social stability in the Arab region, so must be a concerted public among governments, civil society, the private sector and citizens in the face and combat corruption to reduce the effects of For negative.

مقدمة:

تعتبر قضية مكافحة الفساد في أجهزة الدولة أحد الاهتمامات الرئيسية للدول المتقدمة والنامية على حد السواء، بالنظر إلى الآثار السلبية التي تترتب عن هذه الظاهرة في عرقلة تحقيق التنمية المستدامة، لذا استوجب الأمر تنسيق الجهود الدولية وتطوير التعاون الدولي من أجل تحديد الآليات والسبل الفعالة لمكافحة هذه الظاهرة، وكيفية تعزيز النظم الوطنية الكفيلة بمكافحة الفساد من أجل تعزيز وتحسين مستويات التنمية المستدامة، والتي لا تكون إلا من خلال تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وآثارها، ثم تحديد الاستراتيجيات والتدابير الكفيلة بمكافحة هذه الظاهرة.

ينظر إلى الفساد على أنه أحد أهم التحديات التي تواجهها دول المنطقة العربية، كون أن هذه الظاهرة أخذت في التفاقم والانتشار رغم تباينها من دولة إلى أخرى، إلا ان نتائجها أصبحت تهدد العديد من دول المنطقة العربية، بالنظر إلى آثرها السلبية على مؤشرات التنمية المستدامة فيها، لذا يستدعي الأمر تحديد الآليات الكفيلة لمعالجة هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها، من أجل تعزيز مستويات التنمية المستدامة في هذه الدول، ومن بين الدول التي اتبعت تدابير أكثر صرامة في مجال مكافحة الفساد نجد ماليزيا، الأمر الذي يبين وعي النخبة الحاكمة في ماليزيا بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته لتحقيق التنمية المستدامة، في ظل توافر إرادة سياسية ومجتمعية قوية في هذا المجال. الذي تأتي هذه الورقة البحثية لمعالجة ظاهرة الفساد في دول المنطقة العربية وآثاره على تحقيق التنمية المستدامة فيها، مع التطرق إلى التجربة الماليزية في هذا المجال. ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن المشكلة البحثية التالية: ما مدى تأثير الفساد على تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية؟ وما هي الدروس المستفادة لدول المنطقة من التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد وتحسين مستويات التنمية المستدامة فيها؟. وفي إطار معالجة هذه المشكلة البحثية وجب التطرق بالدراسة والتحليل للمحاور التالية:

المحور الأول: التفسير الإيتمولوجي للفساد والتنمية المستدامة.
المحور الثاني: المحور الثاني: التعاون الدولي العربي من أجل مكافحة الفساد.
المحور الثالث: الفساد وآليات مكافحته لتحسين مستويات التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.
المحور الرابع: التجربة الماليزية في مكافحة الفساد والدروس المستفادة للمنطقة العربية.

المحور الأول: التفسير الإيتمولوجي للفساد والتنمية المستدامة.

أولا: الفساد: مفهومه، أنواعه وآليات مكافحته: تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الفساد نظرا لتعدد جوانبه المتعلقة به واتجاهاته المختلفة وذلك تبعا لاختلاف الثقافات والقيم السائدة، كما يختلف باختلاف الزوايا التي ينظر إليها من خلالها المهتم ما بين رؤية سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية... ومن بين التعاريف التي قدمت للفساد نذكر ما يلي:

* **تعريف البنك الدولي للفساد:** الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فهو يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.[1]

* **تعريف منظمة الأمم المتحدة:** الفساد هو القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الاغفال توقعا لمزيد أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر.[2]

* **تعريف منظمة الشفافية الدولية:** "الفساد هو استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة أو سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، أو أنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق.[3]

---

[1] بوزيد سايح ،"سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية،" **مجلة الباحث**، ع. 10 (2012)، ص.ص. 55- 66.

[2] عبد العالي حاحة ،"الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012-2013)، ص. 22.

[3] بوزيد سايح، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 55- 66.

الفساد هو كل تصرف غير قانوني مادي أو أخلاقي، من جانب الأفراد يسود بيئة بيروقراطية يهدف إلى تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة، مما يؤدي إلى هدر في موارد الدولة الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس بالسلب على عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي.[1]

* **تعريف برنامج الأمم الإنمائي**: الفساد هو إساءة استعمال القوة العمومية public power أو المنصب أو السلطة authority للمنفعة الخاصة – سواء عن طريق الرشوة، أو الابتزاز أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس، ورغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكبها موظفو الدولة والموظفون العامون، فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص، بل إن القطاع الخاص يتورط في معظم حالات الفساد الحكومي التي تنطوي على إساءة استعمال للمال أو التماس خدمات للكسب الشخصي، أو إساءة استعمال السلطة الرسمية أو النفوذ مقابل مال أو خدمات، أو إخلال بالمصلحة العامة لاكتساب امتيازات شخصية خاصة، وتبعا للمستوى الذي تبلغه المؤسسات الاقتصادية والسياسية في المجتمع تتباين حوافز الفساد وفرصه وهذا ما يفسر جزئيا سبب ظهوره بأشكال مختلفة في شتى أنحاء العالم وسر اختلاف درجة تفشيه وثمة نوعان من الفساد: الفساد الصغير والفساد الكبير، فالفساد الصغير يسود حيثما يتقاضى الموظفون الحكوميون رواتب زهيدة ويعولون على إكراميات من العموم لإعالة أسرهم ودفع رسوم التعليم، أما الفساد الكبير فيتورط فيه كبار المسؤولين الذين يتخذون قرارات بشأن عقود عامة كبيرة.[2]

* **صندوق النقد الدولي**: يقدم مفهوما آخر للفساد حيث يرى أنه علاقة الأيدي الطويلة والخفية المعتمدة التي تهدف إلى كسب الفوائد والأرباح بصورة غير مشروعة قانونا من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات العلاقة بالآخرين.[3]

---

[1] صلاح الدين فهمي محمود، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية** (الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1994.)،ص. 36.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم"، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية (13نوفمبر 1998)،ص. 09.

[3] بوزيد سايح ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص. 55- 66.

إذا يمكن القول الفساد هو مظهر من مظاهر سوء إدارة الحكم الذي تنتشر في ظله الرشوة والفساد وسوء الإدارة، فيكون له انعكاسات سلبية على مختلف الأصعدة والمجالات، وعليه فإن السبيل إلى التخلص منه هو الانتقال إلى الحكم الرشيد.

* **أنواع الفساد:** يصنف الفساد إلى عدة أنواع تبعا للمعيار الذي تم على أساسه التصنيف:

01- الفساد السياسي: عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه:" إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة، ولا يشترط أن يشمل تبادلا للمال فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين، (فساد قمة الهرم السلطوي، فساد السلطة التشريعية التنفيذية، القضائية، شراء أصوات الناخبين، فساد الأحزاب السياسية...).[1]

02- الفساد الاقتصادي: يحول الفساد الموارد، ويخفض الإيرادات الضريبية والرسوم الجمركية ويزيد من تكاليف العقود، ويخفض النوعية، ويشوه السياسات، ويحد من الاستثمار، ويقوض عمل الشركات والمنظمات غير الحكومية، فالفساد يضر بالاقتصاد ويجعل التنمية تتباطأ إن لم يتسبب في انتكاسها.[2]

03- الفساد الإداري: سلوك ينحرف فيه الموظف العام عن معايير أخلاقيات الوظيفة العامة والقيم الاجتماعية بهدف الحصول على منفعة شخصية أو فئوية على حساب المصلحة العامة.[3]

04-الفساد الاجتماعي: هو مجموعة من السلوكيات التي تحطم أو تكسر مجموعة القواعد والتقاليد المعروفة أو المقبولة، أو المتوقعة من النظام الاجتماعي القائم بمعنى تلك الأفعال الخارجة عن قيم الجماعة الإنسانية البشرية، ومن صور الفساد الاجتماعي: التفكك الأسري وانتشار المخدرات الإخلال بالأمن، والقتل فهو يشمل جميع الممارسات التي تخالف الآداب العامة والسلوك القويم.[4]

---

[1] محمود محمد معابرة، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري**، ط 01، (الأردن: عمان، دار الثقافة، 2011)،ص. 80.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره،ص. 12.

[3] محمود محمد معابرة ، مرجع سبق ذكره ، ص. 100.

[4] المرجع نفسه، ص. 82.

آليات مكافحة الفساد: تكون الاستراتيجيات الرامية إلى احتواء الفساد في البلدان التي يكثر فيها الفساد والبلدان التي يقل فيها الفساد منتجة إذا شملت مسألتي فرصة الفساد ونزعته. فبالإمكان الحد من فرص الفساد عن طريق الإصلاح المنتظم وتقويم نزعته عن طريق الإنفاذ الفعال والردع، فهذان العنصران إذا أدرجا في صياغة أي جهد وطني للإصلاح من أجل مكافحة الفساد، فإنهما يضعان الأسس لنظام من النزاهة يعالج الفساد في القطاع العام من خلال الإجراءات الحكومية)قوانين القيادة، والتغيير التنظيمي) ومشاركة المجتمع المدني (الإجراءات الديمقراطية، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام)، وبالتالي تبدأ الإصلاحات في شق طريقها فيعززها الساسة وواضعو السياسات وأفراد المجتمع المدني.[1]

01- الحكم الراشد كآلية للحد من الفساد: يعد الفساد مسألة تدبير حكومي بالدرجة الأولى – أي مسألة فشل المؤسسات في أداء مهمتها، فالمؤسسات الضعيفة تعجز عن تزويد المجتمع بإطار للعمليات التنافسية وتعرقل الإجراءات المشروعة التي تربط بين المجالين السياسي والاقتصادي ويتبين من الأدلة المكتسبة من التجربة أنه كلما كانت القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة منغلقة على نفسها خارج النظام، كلما كان الأرجح أن يتفشى الفساد وتقل التنمية المستدامة فالفساد يقوض المؤسسات وإجراءات وضع السياسات العامة، ويحول دون ضمان أبسط الحقوق الاقتصادية وحقوق الملكية ويربك علاقة التضافر التي يحتمل أن تقوم بينها. فالحكم الراشد أساسي لتهيئة بيئة تعزز النمو الاقتصادي وتحد من الفقر، فالحكومة التي ستجيب بقدر أكبر لاحتياجات ورغبات الفقراء تستطيع أن تحسن نوعية عيشهم، ورفع مستوى إدارة الحكم عنصر رئيسي في التنمية الاقتصادية والسياسية للبلد، غير أن هذين الجانبين من التنمية يتعرضان للخطر بفعل الفساد الذي يشوه الاقتصاد. وتستلزم التنمية المستدامة مؤسسات سليمة وكذا تضافرا بين المجالين الاقتصادي والسياسي، غير أنه في العديد من الحالات يكون القطاع العام متضخما وعديم الفعالية ولا يحاسب السياسيون وكبار الموظفين إلا محاسبة محدودة وتقل الشفافية في الحكم، مما يجعل المسؤولين يراكمون الثروة باستغلال مناصبهم التي يتقاضون عنها أجورا زهيدة وغير منتظمة، وكثيرا ما يتواطئون مع رجال الأعمال المحليين والأجانب، وسيتطلب الحد المستمر من الفساد ومعالجة الظروف التي يتولد

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

عنها ويتغذى عليها بذل جهود طويلة الأمد وصرف موارد كبيرة كما سيتطلب مشاركة مجتمع مدني قوي وفعال.[1]

02- إنشاء جهاز لمكافحة الفساد: تعمل الأجهزة العليا على مكافحة الفساد من خلال إجراء الرقابة على المال العام، بينما تحظى أجهزة مكافحة الفساد بتفويض للتحقيق في مجموعة واسعة من ممارسات الفساد وملاحقتها قضائيا، وتشترك أجهزة مكافحة الفساد بنشاط أو أكثر من الأنشطة الرئيسية التالية:[2]

- التحقيق في الفساد وملاحقة الممارسين له قضائيا.

- معالجة نقاط الضعف البنيوية، والثغرات القانونية والدوافع وحملات التوعية ضد الفساد في الخدمة العامة.

يمكن إسناد هذه الوظائف إلى جهاز مركزي لمكافحة الفساد، أو توزيعها بين عدة أجهزة تقوم بتنسيق سياساتها فيما بينها، وعلى الرغم من الفروق بين أجهزة مكافحة الفساد ثمة عدد من الخصائص العامة بينها يمكن حصرها على النحو التالي:[3]

- التفويض بمكافحة الفساد حصرا.
- التمايز عن أجهزة تطبيق القانون الأخرى.
- التدابير الوقائية والزجرية ضد الفساد.
- الوجود الدائم، والصلاحيات لجمع وتخزين المعلومات مركزيا.
- مركز اتصال بين جهات متعددة لمكافحة الفساد
- الإنتاج المعرفي في ممارسات الفساد.

وتتوقف قدرة هذه الأجهزة على مكافحة الفساد على جملة معقدة من العوامل نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:[4]

- مدى توفر الآليات المؤسسية والموارد والخبرات والدعم السياسي.

---

[1] المرجع نفسه، ص. 13.

[2] مركز العمليات الانتقالية الدستورية، **مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** (جامعة كاليفورنيا: كلية الحقوق،2014)، ص. 78.

[3] المكان نفسه.

[4] المرجع نفسه، ص. 80.

– الاستقرار الاقتصادي الكلي.

– الاستقرار السياسي (عدم وجود اضطرابات سياسية، نزاع مسلح، إبادة جماعية حديثة العهد، نسبة كبيرة من السكان المهجرين...الخ).

– ألا يكون الفساد معمقا وراسخا في النظام ككل.

ثانيا: التنمية المستدامة : مقاربة نظرية معرفية: في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، ازداد الحديث عن مفهوم جديد للتنمية كبديل للمفاهيم السابقة هو مفهوم التنمية المستدامة، التي أصبحت الشغل الشاغل لكل دول العالم المتقدم والنامي والمنظمات الدولية والإقليمية على حد السواء، باعتبارها الحل الأمثل لمعالجة تدني مستويات التنمية خاصة في دول العالم النامي. وأول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام 1987، والذي عرفها على أنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها".[1] إذا فالتنمية المستدامة هي التنمية المتواصلة (خاصية الاستمرار والتجدد) التي تشبع احتياجات الأجيال الحاضرة من مختلف السلع والخدمات بكل رشادة، دون الإضرار بقدرة الأجيال اللاحقة على إشباع حاجياتها كذلك من السلع والخدمات.

يعرفها "هيرمان دالي" بأنها :" تلك العملية التي يتم بمقتضاها الحفاظ على البيئة النوعية في الفترة الطويلة، والتي يصبح فيها النمو الاقتصادي مقيد بدرجة متزايدة بطاقة النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي لأداء وظيفتين رئيستين في الأجل الطويل وهما إعادة توفير الموارد الاقتصادية والبيئية واستيعاب فضلات النشاط البشري".[2]

* **تعريف البنك الدولي:** عرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها :" تلك التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرصة الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل والذي

[1] محمد عثمان غنيم و ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** (الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع،2007)، ص.ص. 20-21.

[2] سيرت لاتوس ، **تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل**، ترجمة خوري البير، ط01، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007)، ص. 49.

يتضمن: رأس المال الصناعي (معدات وطرق)، رأس المال الفني (معرفة ومهارات)، رأس المال الاجتماعي (علاقات ومؤسسات)، رأس المال البيئي (غابات وموارد مائية)، أو زيادته المستمرة عبر الزمن".[1]

* **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية:** لقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية " United Nations Commission for Environment and Development "، الذي انعقد في ريو دي جانيرو عام 1992 التنمية المستدامة بأنها: " ضرورة انجاز الحق في التنمية "، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، وأشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر إلى أنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بها بمعزل عنها".[2]

* **تعريف التنمية المستدامة من زاوية التمكين السياسي:** التنمية المستدامة هي :" تنمية ديمقراطية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل، وإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفاعلة والفعالة للمواطنين، وعبر تمكين الفئات المهمشة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكانياتهم المرتبطة محوريا بالقدرات والفرص المتاحة التي تتضمن الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي".[3] فالتنمية المستدامة هي تعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدل والمساواة بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، فهي بمثابة تحول تاريخي متعدد الأبعاد يمس مختلف الجوانب الحياتية في المجتمع، كما أنها متجددة وقابلة للاستمرار. وتتميز التنمية المستدامة بالخصائص التالية:

- ظاهرة عبر جيلية: عملية تحويل من جيل إلى آخر.
- تحدث في مستويات متفاوتة (عالمي، دولي، إقليمي، محلي أو وطني).
- مجالاتها متعددة (إنسانية، اجتماعية، اقتصادية، إدارية، سياسية، بيئية...).
- تقدير الاحتياجات الإنسانية الحالية وكيفية المحافظة عليها.

---

[1] عماري عمار،" إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها،" المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام: 07- 08 افريل 2008 ،ص.04.

[2] ضرار الماحي العبيد احمد،" نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة،" **أوراق بحثية: دورية علمية ثقافية محكمة**، مركز التنوير المعرفي، ع. 05، (افريل 2008)، ص. 12.

[3] عمر كعيبوش، "ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مقاربة تحليلية (دراسة في واقع التجربة الماليزية"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة المسيلة، قسم العلوم السياسية، 2014-2015)، ص. 51.

* **أسس تحقيق التنمية المستدامة:** من أجل تحقيق التنمية المستدامة لا بد من توفر ما يلي:

- نظاما سياسيا ديمقراطيا يحترم ويجسد المشاركة السياسية لكل القوى الموجودة في المجتمع.
- نظاما اجتماعيا عادلا.
- نظاما اقتصاديا فعالا يعتمد على الذات.
- نظاما إداريا مرنا يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
- نظاما إنتاجيا يحافظ على البيئة.

* **مبادئ التنمية المستدامة:** يمكن حصر أهم مبادئ التنمية المستدامة في النقاط التالية:[1]

01- مبدأ العدالة: حصول الناس على حقوق متوازنة في المجتمع من حيث المكانة والثروة والمشاركة في عملية التنمية.

02- مبدأ التمكين: يجب أن يكون الناس في وضع يتيح لهم المشاركة الكاملة في صنع القرارات ورسم السياسات العامة وتنفيذها، فليس من العدل ان تصاغ سياسات وتتخذ قرارات سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية دون سماع نظر وجهة نظر الجميع، لذا ظهرت الحاجة إلى ضرورة توسيع المشاركة في الحياة السياسية وتقوية الهيئات المهنية ومؤسسات المجتمع المدني.

03- مبدأ التقارب الاجتماعي: يرتكز هذا المبدأ على تنمية الموارد البشرية والقضاء على البطالة وعدم تهميش فئات واسعة من المجتمع، وتطوير التمكين والمشاركة وتثبيت مبدأ المساءلة والشفافية وفعالية الإدارة.

04- الاستدامة والأمان الشخصي: تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير السلبي في حياة الأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم، أما الأمان الشخصي هي الحق في الحياة بعيد عن أي تهديدات (الأمراض الأوبئة، الفقر، الجهل، الأمية....).

[1] المرجع نفسه، ص ص. 55-56.

* **أبعاد التنمية المستدامة**: للتنمية المستدامة عدة أبعاد متداخلة هي:

01- البعد الاقتصادي (رأس المال المادي): يتمحور هذا البعد هو توسيع وزيادة الإنتاج والدخل الثروة وتراكم رأس المال، لذا لا بد أن يتضمن هذا البعد ما يلي:[1]

- الكفاءة والفعالية الاقتصادية والنمو المستديم.
- تراكم رأس المال وكفاءته.
- إشباع الحاجات الأساسية.
- العدالة الاقتصادية والمساواة في توزيع الموارد والحد من التفاوت في الدخل.

02- البعد الاجتماعي والسياسي (رأس المال البشري والمعرفي): يكون النظام مستداما اجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها، والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية. فالتنمية المستدامة تهدف إلى:[2]

- تحسين مستوى الرعاية الاجتماعية.
- تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة.
- التقليل والتصدي للفقر.
- الأسلوب الديمقراطي في الحكم.

03- البعد البيئي: التنمية المستدامة تهدف إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية من خلال الاستغلال العقلاني لهذه الموارد من أجل المحافظة عليها، لذا يقتضي هذا البعد ما يلي:[3]

- الاستخدام الأمثل للطاقة والموارد النادرة.
- حماية المناخ من ظاهرة الاحتباس الحراري والتقليل من انبعاث الغازات السامة.
- تشجيع استخدام تكنولوجيا أنظف.
- تحقيق التنوع البيولوجي والمحافظة على تنوع الأحياء.

04- البعد المؤسسي: من أجل تحقيق التنمية المستدامة لا بد من إنشاء الإطار المؤسسي المناسب من خلال:[1]

---

[1] المرجع نفسه، ص.ص. 58- 59.

[2] محمد بلغالي ،"الحكم الراشد والتنمية المستدامة .دراسة اصطلاحية تحليلية: حالة الجزائر"، **دراسات إستراتيجية**، ع . 04،ص. 53.

[3] عمر كعيبوش، مرجع سبق ذكره ، ص. 62.

- وضع الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الاندماج المتكامل للأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- اتخاذ الإجراءات لتوقيع الاتفاقيات العالمية والتصديق عليها.

- تحسين فعالة الآليات القانونية الدولية والوطنية فيما يرتبط بتحقيق التنمية المستدامة.

* **معوقات تحقيق التنمية المستدامة:** تواجه دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة العديد من التحديات، التي تعيق جهودها في تحقيق التنمية المستدامة، من بين هذه التحديات والمعوقات نذكر ما يلي:

- انتشار الفساد وانعكاساته على جهود التنمية المستدامة.
- عدم الاستقرار السياسي وغياب استقرار السياسات الاقتصادية والتنموية.
- تدني وضعف البنيات التحتية خاصة في مجال تقديم الخدمات الأساسية.
- ارتفاع حجم الديون الخارجية وفوائدها.
- ارتفاع عدد السكان واستمرار معدلات الهجرة غير الشرعية.
- مشكلات الفقر والبطالة والأمية.
- ضعف ملائمة التقنيات والنماذج والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة.

المحور الثاني: التعاون الدولي العربي من أجل مكافحة الفساد:

تعتبر قضية مكافحة الفساد قضية رئيسية ومحورية بالنسبة لجميع الدول في العالم، وإيمانا من الدول والمنظمات الدولية بخطورة آثار الفساد عملت هذه الأخيرة على تنسيق الجهود الدولية من أجل مكافحة الفساد ووضع وتعزيز النظم الوطنية الكفيلة بمكافحة الفساد من أجل تعزيز مستويات التنمية المستدامة، فقد تبنى البنك الدولي مند عام 1996 خطة عمل لمساعدة الدول في مواجهة الفساد ومحاصرته وتتضمن هده الخطة ثلاثة عناصر هي:[2]

العنصر الأول: تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وعواقبها.

العنصر الثاني: إدخال إصلاحات على أنظمة الدولة من النواحي التشريعية والإدارية والاقتصادية.

---

[1] حسين إبراهيم المهدي و وعبد الرحمان نوزاد إلهيتي، **التنمية المستدامة في قطر: الانجازات والتحديات**، ط01، (قطر : الدوحة ، اللجنة الدائمة للإسكان، 2008)، ص. 31.

[2] عبد العالي حاجة، مرجع سبق ذكره، ص. ص .41- 42.

العنصر الثالث: إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد.

كما يرى البنك الدولي أنه لا يمكن تحقيق الأهداف السابقة إلا من خلال إتباع الإستراتيجية التالية:[1]

- مساندة حسن نظام الإدارة العامة وتدابير مكافحة الفساد على الصعيد المحلي.
- منع الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.
- تقديم العون للدول الأعضاء بالخبرات إذا ما طلبت المساعدة منها من أجل محاربة الفساد وأخذ مسألة الفساد بعين الاعتبار في خطط التنمية التي يضعها البنك بشأن الدول الأعضاء.
- مساندة وتقديم العون والدعم لكل الجهود الدولية لمحاربة الفساد .

أصبحت قضية مكافحة الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة أحد الاهتمامات الرئيسية للدول المتقدمة والنامية على حد السواء من خلال سن التشريعات التي تساعد على مكافحته بعد إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بتاريخ 31 أكتوبر 2003 التي تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها تحت رقم 04-58 المؤرخ في:31- 10- 2003 (هذه الاتفاقية أصبحت المعيار القياسي لجهود مكافحة الفساد في العالم، وتدعو الدول كافة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى منع وتجريم والتحقيق في ومحاكمة مرتكبي الفساد في جميع أنحاء العالم، كما تسعى الاتفاقية إلى تطوير التعاون بين الدول بشأن استعادة الأصول والممتلكات التي سرقها المسؤولون الفاسدون).[2]

إن الضغوط الخارجية الداعية لمكافحة الفساد، تعني انه لم يعد بوسع القادة السياسيين في مختلف دول العالم النامي بصفة عامة، ودول المنطقة العربية بصفة خاصة تجاهل هذه المسألة، فقد شارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لسنوات طويلة في الجهود الإصلاحية في المنطقة العربية، من جهة ثانية قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتنفيذ برنامج ضخم يركز على مكافحة الفساد، وعمل كل من المكتب والبرنامج على الدفع باتجاه درجة أعلى من الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[3]

إسهاما في جهود المجتمع الدولي للترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبحث أفضل السبل لتطبيق أحكامها على الصعيد الوطني، ومن أجل تعزيز التعاون العربي والدولي لمكافحة الفساد قامت جامعة الدول العربية

[1] المرجع نفسه.

[2] عمر كعيبوش، مرجع سبق ذكره، ص. 132.

[3] مركز العمليات الانتقالية الدستورية ، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

عدة أنشطة في هذا المجال من أهمها الندوة الوزارية العربية حول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي عقدت في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال شهر نوفمبر 2006 بالتعاون بين مجلس وزراء العدل العرب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بحضور عدد من وزراء العدل والداخلية العرب وخبراء عرب وأجانب، وقد درت عن هذه الندوة توصيات هامة منها:[1]

– حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على التصديق عليها.
– اتخاذ التدابير الكفيلة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة ونشر هذه القيم في المجتمع.
– العمل على تبني استراتيجيات شاملة متعددة المحاور لمواجهة كافة مظاهر الفساد وسن التشريعات ووضع الآليات الوطنية اللازمة لذلك.
– إنشاء هيئة عليا مستقلة لمكافحة الفساد تضطلع بمهمة رسم السياسات وتنسيق جهود كافة المؤسسات المعنية، ومتابعة تنفيذ خطط العمل وإصدار تقارير دورية فيما يتعلق بمكافحة الفساد.
– التأكيد على ضرورة الاستفادة من المساعدات التقنية التي يوفرها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، خاصة في مجال صياغة وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل وطنية، وتنظيم ورشات تدريبية، وتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد ودعم أجهزة العدالة وتطبيق القانون، وتطوير نظم الملاحقة.
– ضرورة تشجيع مؤسسات المجتمع المدني العربي على الاضطلاع بدورها في التوعية بخطورة تنامي ظاهرة الفساد وعلى كشف ممارساته، كما أكدت على دور الإعلام والمؤسسات الدينية والتربوية في هذا المجال.

في عام 2008 تم إنشاء شبكة إقليمية لهيئات ومنظمات مكافحة الفاسد (الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد)، وهي تعمل باعتبارها منبرا دائما لتبادل المعرفة عن قضايا مكافحة الفساد.[2] كما شاركت جامعة الدول العربية في عدد من الأنشطة التي نفذها برنامج إدارة الحكم في الدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أهمها المؤتمر الإقليمي لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية الذي عقد خلال الفترة الممتدة ما بين 21 إلى 23 يناير

[1] محمد رضوان بن خضراء ،" تجربة جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الفساد ودعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،" بيروت، جامعة الدول العربية، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول بناء الشركات لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية، 27-29 جوان 2008. ص. 03.
[2] مركز العمليات الانتقالية الدستورية ، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

2008 بالأردن، من أجل توحيد الجهود وتحقيقا للتنسيق والتعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية المعنية في إطار تنفيذ مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.[1]

لقد لعبت المنظمات غير الحكومية الدولية دورا مهما في شرح الأطر النظرية بشأن مكافحة الفساد، حيث طورت منظمة الشفافية الدولية مفهوم (منظومة النزاهة الوطنية) لتعبر عن فكرة أن خطط معالجة الفساد يجب ان تتبنى منهجية منسقة وليس مبعثرة، وفقا لهذه النظرية التي اعتمدها البنك الدولي، تحتاج مكافحة الفساد توازنا بين (دعائم النزاهة) الثمانية في البلد وهي:[2]

- الإرادة السياسية.
- الثقافة الأخلاقية في الخدمة المدنية.
- أجهزة مكافحة الفساد.
- البرلمان.
- المشاركة العامة.
- المحاكم.
- وسائل الإعلام والقطاع الخاص.

توجد علاقة تأثير متبادلة بين هذه الدعائم الثمانية، بمعنى أن ضعف أي منها يزيد العبء على الدعائم الأخرى لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية، وإذا فشلت أكثر من دعامة يمكن أن يؤدي إلى فشل بقية الدعائم، فمن غير المتوقع أن تنجع السلطة القضائية في مكافحة وضبط الفساد في ظل غياب أو ضعف الإدارة السياسية لمكافحة الفساد.

المحور الثالث: الفساد وآليات مكافحته لتحسين مستويات التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية:

عقدت الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد مؤتمرها الثالث في المملكة المغربية بتاريخ 19 إلى 21 ديسمبر 2011، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخلص المؤتمر إلى أن المنطقة العربية تشهد تحولات

[1] محمد رضوان بن خضراء مرجع سبق ذكره. ص. 04.

[2] مركز العمليات الانتقالية الدستورية ، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

كبيرة، تقتضي إعادة النظر في جهود الإصلاح في مجال إدارة الحكم ومكافحة الفساد، وفي هذا الصدد أوصى المؤتمر بالنقاط التالية:[1]

01- إرساء جهود الاصلاح في البلدان العربية على أسس جديدة لا تقتصر على تعزيز كفاءة الإدارة العامة وحسب، بل تسعى إلى إقامة منظومة واضحة للمساءلة الفعالة تكون موضع ثقة المواطنين، من بين هذه الأسس أن تكون هناك برلمانات قوية منبثقة عن إرادة الشعب بواسطة انتخابات حرة ونزيهة، تمثل المجتمع بشكل صحيح وتراقب أعمال الحكومة، وتشرع بشكل سليم.

02- إن جهود أجهزة مكافحة الفساد المبذولة في السابق لم تكن كافية بشكل عام، مع تفاوت هذه الجهود من دواة إلى أخرى، مع وجود بعض التجارب الجيدة في مجال مكافحة الفساد في بعض الدول العربية، لذا يستوجب الأمر تعزيز الجهود المشتركة في مكافحة الفساد في البلدان العربية.

03- تعزيز الحوار والتنسيق على المستوى الوطني في مجال مكافحة الفساد من خلال مجالس أو لجان أو هيئات وطنية تضم مختلف الأطراف المعنية، وبلورة دور أوضح للمجتمع المدني في مجال مكافحة الفساد، وإشراكه في تقييم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وسياسات الحكم ذات الصلة، وفي جهود تطبيقها على أرض الواقع.

04- تنمية قدرات هيئات مكافحة الفساد أو غيرها من السلطات المعنية بمكافحة الفساد في مجال الإعلام والتواصل ودعم الإصلاحات اللازمة لتمكينها من تفعيل المشاركة المجتمعية من مكافحة الفساد في بلدانها، مع ما يتطلبه ذلك من تعزيز لاستقلالية هذه الهيئات وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

المحور الرابع: التجربة الماليزية في مكافحة الفساد والدروس المستفادة للمنطقة العربية.

ماليزيا من بين الدول التي اعتمدت تدابير أكثر صرامة في مجال مكافحة الفساد، هذه الأخيرة يعد قانونها من بين أهم القوانين التي تناولت مكافحة الفساد، وقد اتبع القانون الماليزي المنهج الانجلوسكسوني في صياغة التشريعات، والذي يحرص على تعريف المصطلحات الواردة في ثنايا القانون في البداية قبل الانتقال إلى الأحكام،

[1] الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ،" المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطوير آلياتها في البلدان العربية" المملكة المغربية، 19-21 ديسمبر 2001، ص.ص. 01- 06.

ثم انتقل القانون بعد ذلك إلى تناول الأحكام الخاصة بهيئة مكافحة الفساد في ماليزيا، فنص على إنشائها والأحكام الخاصة برئيس الهيئة واختصاصاته والأعضاء التابعين له واختصاصاتهم والتزاماتهم، ثم انتقل القانون إلى النص على الجرائم الخاصة بالفساد، وقانون ماليزيا لمكافحة الفساد هو القانون رقم 575 لسنة 1997" law of Malaysia act 575 anti-corruption 1997". الأمر الذي يبين وعي النخبة الحاكمة في ماليزيا بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته ومعالجة ذلك تشريعيا قبل إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بست سنوات، الأمر الذي يدل على أن الدولة الماليزية تأخذ بجدية تامة ويتوافر لها إرادة سياسية ومجتمعية قوية في مجال مكافحة الفساد.[1]

كان قانون مكافحة الفساد لسنة 1997 أهم وسيلة قانونية في محاربة الحكومة الماليزية للفساد وفي ديسمبر 2008 عرضت الحكومة الماليزية على البرلمان مشروع قانون جديد لمكافحة الفساد "قانون هيئة مكافحة الفساد الماليزية"، والذي صدر في 01 جانفي 2009 وألغى قانون مكافحة الفساد لسنة 1997، وكان الهدف من مشروع هدا القانون هو تقوية هيئة مكافحة الفساد لمحاربة نظام المحسوبية السياسية. وقد حدد التشريع الماليزي اختصاصات هيئة مكافحة الفساد كما يلي:[2]

- التحقيق في الجريمة والكشف عنها.
- التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد.
- وضع الوسائل الكفيلة بتحقيق النزاهة والشفافية، والوقاية من الفساد.
- اقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد .
- التعاون المشترك من أجل مكافحة الفساد وغيرها من التدابير الوقائية.
- اختبار الأنظمة والإجراءات المتبعة من قبل الجهات الحكومية والإدارية لتسهيل اكتشاف الأفعال التي تشكل جرائم فساد وفقا للقانون، ومراجعتها باستمرار لتكون أكثر فاعلية.
- إبداء النصح والإرشادات التي تؤدي إلى المساهمة القضاء على الفساد.
- مصادرة الأموال الناتجة عن جرائم الفساد.

[1] عمر كعيبوش، مرجع سبق ذكره، ص. 132.

[2] خالد شعراوي، **الإطار التشريعي لمكافحة الفساد– دراسة مقارنة لتشريعات بعض الدول** (مصر: القاهرة، مركز العقد الاجتماعي،2011)، ص.ص. 30-31.

من بين الاستراتيجيات الحكومية في مكافحة الفساد في ماليزيا، نجد أنه في سنة 2004 أطلق رئيس الوزراء السابق" عبد الله بدوي" ما يسمى "الخطة الوطنية للنزاهة" (NIP) في الملايو ومعهد النزاهة في ماليزيا (IIM) ومن خلال هذه الخطة تم تحديد خمسة أهداف رئيسية تشمل الحد من الفساد وسوء استخدام السلطة، وزيادة كفاءة وفعالية تقديم الخدمات العامة إضافة إلى تعزيز حوكمة الشركات، ويتولى تنفيذ الخطة الوطنية للنزاهة من طرف معهد النزاهة، هذا الأخير الذي يتولى كذلك تنظيم ندوات وورش عمل للمواطنين والشركات بهدف تشجيع المشاركة في أعمال مكافحة الفساد، كما أطلقت الحكومة الماليزية مدونة حوكمة الشركات في عام 2000، والتي بموجبها يطلب من الشركات المدرجة الكشف عن مستوى امتثالها بالقانون، وقد سجل أنه مند إطلاق المدونة تم تسجيل تحسن ملحوظ في معايير حوكمة الشركات.[1] وفي سنة 2004 تم كذلك تأسيس الهيئة الملكية وفقا لمركز دراسات السياسة العامة 2008، وقدمت هذه الهيئة 125 توصية مركزة على ثلاثة مجالات رئيسية للإصلاح:[2]

- الحد من الجريمة.
- القضاء على الفساد.
- احترام حقوق الإنسان.

تعتبر الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة، (وهي الفرع الماليزي للمنظمة الدولية للشفافية المنظمة غير الحكومية الرائدة في مكافحة الفساد في ماليزيا)، وتشارك المنظمة في مجموعة من الأنشطة مثل:[3]

- تنظيم جائزة النزاهة الوطنية.
- دعوة الماليزيين للمشاركة في المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (GOPAC).
- المطالبة والعمل على إصلاح الإطار القانوني لمكافحة الفساد، وتيسير الوصول إلى المعلومات وأشياء أخرى كثيرة.

تتعاون الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة مع مجموعة من المؤسسات العامة لمكافحة الفساد والتي من بينها الوكالة الماليزية لمكافحة الفساد، وقد كان هناك مشروع يموله الاتحاد الأوروبي خاص بالحد من الفساد في مجال

---

[1] عمر كعيبوش، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 133- 34.

[2] " المبادرات العامة لمكافحة الفساد في ماليزيا".

Available From .http://www.ar.business-anti-corrruptio.com/country-profles /Malaysia

Retrieved.17/10/2017

[3] عمر كعيبوش، مرجع سبق ذكره، ص. 134.

المشتريات العامة في الحكومة المحلية قيد التنفيذ، حيث تتولى المنظمة الدولية للشفافية المسؤولية عن المشروع وساعدت الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة على إنتاج كتيبا لمكافحة الفساد في مجال المشتريات العامة.

في جانفي سنة 2009 بدأت الجمعية الماليزية للشفافية والنزاهة مشروعا بحثيا لإنشاء آليات لتعزيز الشفافية والمساءلة المالية بين الأحزاب السياسية وأُطلق على المشروع اسم "مشروع كرينيس ماليزيا"، وتتمثل أهدافه الرئيسية في التعرف على نقاط الضعف في تمويل الانتخابات العامة الحالية وإدخال إصلاحات من أجل تحسين الشفافية والمساءلة، كما نجد الحركة من أجل الديمقراطية ومكافحة الفساد (GERAK) وهي منظمة ماليزية غير حكومية تعمل في مجال حملات التوعية بقضايا مكافحة الفساد، وتهدف الحركة من أجل الديمقراطية ومكافحة الفساد لتوفير منبر للحفاظ على حيوية التحقيقات في قضايا الفساد عن طريق الاحتفاظ بسجل دائم من شكاوى الفساد ومتابعتها.[1]

تأسيسا على ما سبق ذكره يمكن القول أنه في السنوات الأخيرة اتخذت الحكومة الماليزية خطوات حاسمة لمعالجة الفساد من خلال تقديم عدد من المبادرات من أهمها:[2]

- إدخال الإطار التشريعي لإنشاء لجنة لتقديم المشورة فيما يتعلق بتعيين القضاة، وتأديب القضاة الذين ينتهكون القانون الأخلاقي في القضاء.
- إنشاء لجنة لمكافحة الفساد بماليزيا وإصلاحات في مشتريات الحكومة.
- إقرار قانون حماية المبلغين عن المخالفات.

من أجل مكافحة الفساد لابد من إصلاح شامل لهياكل الإدارة ذات الصلة بالدورة الاقتصادية والمالية من خلال إحداث أدوات رقابية إدارية أكثر فعالية ونزاهة لمكافحة الفساد الإداري والمالي، كما يجب أن تعزز الرقابة الإدارية الرسمية بالرقابة النيابية والقضائية. لذا اتخذت الحكومة الماليزية مجموعة من الإجراءات لمكافحة الفساد، وتقديم مجموعة من المبادرات من بينها إنشاء لجنة لتقديم المشورة فيما يتعلق بتعيين القضاة ومساءلتهم في حالة انتهاك القانون الأخلاقي في القضاء، وإنشاء لجنة لمكافحة الفساد بماليزيا، وتقيم النزاهة العالمية لعام 2010 لجنة مكافحة الفساد كونها قوية جدا وضمانا للحكم الراشد على المستوى المحلي قامت ماليزيا بإنشاء المعهد الماليزي

[1] المبادرات العامة لمكافحة الفساد في ماليزيا، مرجع سبق ذكره.

[2] Business Anti-corruption, .Portal. avaible from.www://http://www.ar.business-anti-corruption.com /country-profiles/malaysia/general-information aspx .retraived :15-08-2017.

للنزاهة من أجل تعزيز وتنسيق تنفيذ خطة النزاهة الوطنية "Pelan Intgriti Nasional"، وتم وضع هذه الخطة بعد إجراء سلسلة من المشاورات على الصعيد الوطني بمشاركة جميع قطاعات المجتمع، ويساعد إعمال خطة النزاهة الوطنية على تيسير بلوغ هدف تعزيز النزاهة عن طريق التصدي للفساد، ومراقبة نظام توصيل الخدمات للمواطنين وإدارة المؤسسات.[1]

تقيم النزاهة العالمية لعام 2010 لجنة مكافحة الفساد الماليزية كونها قوية جدا، ومع ذلك تبقي فجوة كبيرة بين تنفيذ القوانين وتطبيقها الفعلي. كما تلاحظ مؤسسة "برتلسمان" في 2012 أنه على الرغم من تنفيذ بعض الإصلاحات السياسية لمكافحة الفساد من قبل الحكومة فهي تعتبر غير كافية وتبقي قدرة لجنة مكافحة الفساد الماليزية محور تساءل خاصة فيما يتعلق بمكافحة الفساد على مستوي عال، وذلك نظرا لارتباطها بمكتب رئيس الوزراء، كما أن فشل المسؤولين الحكوميين في الرد على استدعاءات اللجنة البرلمانية المختارة للنزاهة(PSCI) يظهر انعدام المساءلة واحترام آليات الرقابة في المؤسسات الحكومية، ويقوض سلطة المؤسسات العامة لمكافحة الفساد التي ترصد القطاع العام، وأخيرا حث عدد من المراقبين على أن هناك حاجة لإنشاء هيئة مستقلة للشكاوى وسوء سلوك الشرطة وذلك لمعالجة الشكاوى المقدمة ضد الشرطة بطريقة شفافة ونزيهة بصفة عامة، وتكمن المشكلة الأساسية في سياسات مكافحة الفساد في ماليزيا في إنفاذ القوانين، بينما الإطار العام هو إلى حد كبير قيد التطبيق.[2]

الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد وتفعيل مؤشرات التنمية المستدامة:

01- اولت الحكومة الماليزية أهمية كبيرة في مجال مكافحة الفساد لخطورة الآثار التي تترتب عنه في ظل غياب النزاهة والشفافية، وما يمكن ان يسببه من تداعيات سلبية على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع. لذا يستوجب على الدول العربية إعطاء أهمية كبرى لمكافحة الفساد بكل أنواعه (المالي الإداري، السياسي..) من خلال تبني سياسات واستراتيجيات فعالة، تحمل في طياتها آليات وأساليب مكافحة الفساد، ودعم التنمية المستدامة كما فعلت ماليزيا في تجربتها في هذا المجال.

[1] عمر كعيبوش، مرجع سبق ذكره،ص. 116.

[2] Business Anti-corruption, op.cit.

02- ضرورة التأكيد على التنمية البشرية ورفع كفاية رأس المال البشري (رأس المال الفكري/المعرفي)، كون الإنسان هو محور التنمية المستدامة وهدفها.

03- إن الفساد في كل من القطاعين العام والخاص يشكل تهديدا للأمن الوطني، لذا يستوجب على حكومات الدول العربية تطبيق إجراءات فعالة وقوية لمكافحته والوقاية منه، من شأنها تعزيز الوعي العام ومحاسبة مرتكبيه واتخاذ الإجراءات الرادعة لهم، وتقليل الفرص المتاحة لممارسته من خلال إيجاد إطار عمل إداري وقانوني متطور وفاعل للقطاعين العام والخاص.

04- العمل على زيادة فاعلية الجهات المكلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه، وتعزيز ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة، واحتواء الفساد بحيث لا يشكل عقبة أمام تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية.

05- محاربة كل أنواع الفساد وتفعيل دور المؤسسات الرقابية لضمان عدم إساءة استخدام سلطتها وهذا هو احد أدوات نجاح التجربة الماليزية في مجال مكافحة الفساد الإداري.

06- التشاركية في مكافحة الفساد، لأن عملية مكافحة الفساد بكل انواعه والوقاية منه تقتضى مشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجتمع، فهي مسؤولية مشتركة بين القطاعات الرسمية في الدولة ممثلة في الحكومة والبرلمان والسلطة القضائية، ضف إلى ذلك الجهات المكلفة بمكافحة الفساد بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين.

07- ينبغي أن يكون لكل مواطن الحق في المشاركة في صنع القرارات ورسم السياسات العامة وفي إدارة الحكم، فلامركزية الحكم ستقرب أفراد أصغر الجماعات المحلية من الحكومة، وستقف الشفافية والمساءلة بالمرصاد أمام الفساد، كما سيساعد في هذا الباب وجود وسائل إعلام مستقلة ورقباء مستقلين(هيئات حكومية وغير حكومية).

الخاتمة:

إن جهود مكافحة الفساد من اجل تحقيق التنمية المستدامة في دول المنطقة العربية، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال اتخاذ إجراءات جد صارمة في مجال مكافحة الفساد، مع العمل على تفعيل آليات للمساءلة والمحاسبة

في كل أجهزة الدولة والقطاع الخاص، ضف إلى ذلك ضرورة العمل على توعية المواطنين بمخاطر الفساد على خطط التنمية المستدامة، كل هذا يستوجب توفير بيئة عربية تستوعب مخاطر الفساد، وضرورة الحرص على النزاهة والعدالة وتكافؤ الفرص بين مختلف مكونات المجتمع مع ضرورة احترام وسيادة القيم الأخلاقية والدينية، فمكافحة الفساد وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية يتطلب إستراتيجية ومقاربة شاملة، من خلالها يتم التحقيق مع الجهات الفاسدة وملاحقتها قضائيا، ووضع إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتقليل فرص الفساد في العمليات الحكومية.

قائمة المراجع:

أ: الكتب:

01- المهدي، حسين إبراهيم و نوزاد إلهيتي، عبد الرحمان، **التنمية المستدامة في قطر: الانجازات والتحديات**، ط01، قطر: الدوحة،اللجنة الدائمة للإسكان، 2008.

02- شعراوي، خالد، **الإطار التشريعي لمكافحة الفساد– دراسة مقارنة لتشريعات بعض الدول**، مصر: القاهرة، مركز العقد الاجتماعي،2011.

03- فهمي، صلاح الدين محمود، **الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، .1994

04- معابرة، محمود محمد، **الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري** ،ط01، الأردن: عمان، دار الثقافة، .2011

05- مركز العمليات الانتقالية الدستورية، **مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، جامعة كاليفورنيا: كلية الحقوق،.2014

06- محمد عثمان غنيم و ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها** ، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع،.2007

07- " لاتوس، سيرت "، **تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل**، ترجمة خوري البير، ط01، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، 2007.

ب: الدوريات:

01- الماحي، العبيد احمد ضرار،" نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة،" **أوراق بحثية : دورية علمية ثقافية محكمة**، مركز التنوير المعرفي ، ع. 05، أفريل 2008.

02- بوزيد سايح ،"سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية،" **مجلة الباحث**، ع. 10، 2012.

03- بلغالي، محمد ،"الحكم الراشد والتنمية المستدامة .دراسة اصطلاحية تحليلية: حالة الجزائر،" **دراسات إستراتيجية**، ع. 04.

ج: الرسائل الجامعية:

01- حاحة، عبد العالي ،"الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الحقوق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012-2013.

02- كعيبوش، عمر ،"ترسيخ الحكم الراشد كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة مقاربة تحليلية (دراسة في واقع التجربة الماليزية"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة المسيلة، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

د: تقارير ومتفرقات:

01- الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ،" المشاركة المجتمعية في مكافحة الفساد وآفاق تطوير آلياتها في البلدان العربية" ، المملكة المغربية، 19-21 ديسمبر 2001.

02- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم"، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، 13نوفمبر .1998

03- بن خضراء، محمد رضوان، "تجربة جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الفساد ودعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" بيروت، جامعة الدول العربية، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول بناء الشركات لدعم تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الدول العربية، 27-29 جوان .2008

04- عمار، عماري ،"إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام: 07- 08 افريل 2008.

هـ: مواقع الأنترنيت:

01- المبادرات العامة لمكافحة الفساد في ماليزيا.

Available From .http://www.ar.business-anti-corrruptio.com/country-profles /Malaysia.

02- Business Anti-corruption, .Portal. avaible from.www://http://www.ar.business-anti-corruption.com/country-profiles/malaysia/general-information aspx .